دراسة تحليلية لواقع القطاع الفلاحي بولاية قالمة

Analysis study of agriculture sector in Guelma

شبلي دنيا *

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف – الجزائر

d.chebli@univ-eltarf.dz

العابد برينيس شريفة

مخبر التنمية المحلية المستدامة LDLD

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف – الجزائر

labed-b-cherifa@univ-eltarf.dz

تاريخ الاستلام: 2024/02/20 تاريخ القبول للنشر: 2024/03/24 تاريخ النشر: 2024/06/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التطلع على واقع قطاع الفلاحة بولاية قالمة كونه يؤدي دورا اقتصاديا واجتماعيا هاما، وذلك من خلال عرض وتحليل أهم النشاطات الفلاحية القائمة بالولاية.

ولقد خلصت الدراسة إلى أنه ورغم ما تتوفر عليه الولاية من ثروات نباتية وحيوانية ورغم جهود السلطات المحلية المعنية بتطوير هذا القطاع، إلا أنه لم يصل بعد إلى إشباع سوقها المحلي وتلبية احتياجات المواطنين من مختلف المنتجات النباتية والحيوانية، وهذا راجع إلى الصعوبات التي تعيق عمل المستثمرين الفلاحين والتي تحتاج إلى اهتمام مستمر إلى جانب انتهاج سياسات تنموية هادفة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، الاستثمار الفلاحي، الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني، ولاية قالمة.

تصنيفات JEL: Q1 ، Q22.

Abstract:

This studyaims to spotify the situation of agriculture sector in Guelma, according to its economic and social great importance by exposing and analysing the most important activities in the city.

According to this study although the richness of biodiversity and the efforts of the local authorities to develop this section, the localmarket and even the citizens are not covredyet.andthisis because of the obstacles that face the agriculture investors, which needs more interest and new developing policy pursuance.

Keywords: Agriculture sector; Agricultural investment; Plant production; Animal production; Guelma city.

Jel Classification Codes: Q1 ،Q22.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

في ظل عدم الاستقرار المستمر لقطاع النفط ولتجنب الوقوع في الأزمات الاقتصادية والمالية، تسعى الجزائر إلى تحقيق تنمية مستدامة من خلال عدة برامج تنموية ترتكز على النهوض بالقطاعات الرئيسية ومنها القطاع الفلاحي.

يعد القطاع الفلاحي في الجزائر من أهم القطاعات الحيوية والحقيقية لاعتماده على موارد طبيعية وبشرية فهو يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتفعيل باقي القطاعات، والجزائر تمتلك عدة مقومات ومؤهلات فلاحية، فهي تمتاز بتنوع جغرافي كبير. وعلى المستوى المحلي تزخر ولاية قالمة بعدة ثروات.

ولقد مر القطاع الفلاحي بعدة تغيرات وتجديدات وأيضا إصلاحات هامة شملت طرق التنظيم والاستغلال، وتم رصد مخصصات مالية قيمة في خطط التنمية المتتالية، وبغرض مضاعفة الإنتاج تم اتخاذ عدة تدابير وجهت للفلاحين. لكن لا يزال من الضروري الاهتمام بالقطاع الفلاحي بهدف المساهمة الفعالة في توفير الموارد المالية ومناصب الشغل، والعمل على تحقيق عدة أهداف بالنسبة للمستثمر على المستوى وطني أو المحلي، فالاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية ومختلف الثروات والموارد المادية والبشرية بإمكانه تفعيل أداء القطاع الفلاحي وباقي القطاعات الاقتصادية لتحقيق تنمية محلية مستدامة.

1.1. إشكالية الدراسة

من خلال ما تقدم يمكن إبراز إشكالية الموضوع من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع الاستثمار في القطاع الفلاحي بولاية قالمة؟.

2.1. فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- هناك اهتمام كبير من الحكومة الجزائرية لتنمية القطاع الفلاحي على المستوى الوطني والمحلي؛
- هناك تطور كبير في القطاع الفلاحي بولاية قالمة ما يجعلها قطبا فلاحيا بامتياز.

3.1. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء نظرة تحليلية على واقع القطاع الفلاحي بولاية قالمة وتبيان الدور الأساسي للاستثمار الفلاحي في زيادة حجم الإنتاج وتقليل الفجوة الغذائية من خلال استغلال الموارد الطبيعية والبشرية على المستوى المحلي.

4.1. الدراسات السابقة:

- **دراسة سفيان عمراني(2015): ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة ولاية قالمة، أطروحة دكتوراه شعبة تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة قالمة.** هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل القطاع الفلاحي من خلال عرض الجهود المبذولة من طرف الدولة في إطار الخطط التنموية المتتالية، كما تم تحليل وتشخيص واقع الاستثمار في القطاع الفلاحي بولاية قالمة وأهم التحديات التي تعترض تحقيق تنمية فلاحية بالولاية.

خلصت الدراسة إلى أن النتائج الخاصة بالقطاع الفلاحي على مستوى وطني كانت ضعيفة مقارنة بالأغلفة المالية الكبيرة المخصصة لتنمية القطاع، وبالنسبة لولاية قالمة فبالرغم من الإمكانات والمقومات الفلاحية إلا أن أداء القطاع لم يصل إلى المستوى المرغوب، ويعود ذلك إلى عدة عوائق أهمها عدم الاستغلال الأمثل للثروات الفلاحية بالولاية وعزوف الشباب على الاستثمار في القطاع الفلاحي.

- **دراسة سليمان بلعور، لخميسي الواعر(2018): دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنها البرنامج الخماسي 2009-2014 في تعزيز رأسمال القطاع الفلاحي الجزائري، مقال منشور في مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 05، العدد**

01، هدفت الدراسة إلى توضيح دور سياسة التجديد الفلاحي في رفع الرأسمال الفلاحي خلال الفترة 2009-2015، وتبيان تركيز الحكومة على تحسين أداء القطاع الفلاحي وعصرنته.

وتوصلت الدراسة إلى أن التطورات في الرأسمال الفلاحي ضعيفة ومتذبذبة مقارنة بالمبالغ المالية المخصصة من الجكومة للقطاع الفلاحي، لذلك من أهم الاقتراحات إعادة النظر في طريقة إعداد السياسات الفلاحية وإشراك جميع الأطراف الفاعلة التي لها علاقة مع القطاع الفلاحي ومتابعة ومرافقة الفلاحين في إطار الدعم الحكومي.

- **دراسة بلهوشات سناء(2021): مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية –ولاية قالمة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 08، العدد 01**، هدفت الدراسة إلى توضيح دور القطاع الفلاحي ومساهمته في تحقيق التنمية المحلية وتم التركيز على ولاية قالمة، كما تم التطرق إلى المخططات المنتهجة من الحكومة الجزائرية لتطوير ودعم القطاع الفلاحي.

توصلت الدراسة إلى ارتفاع نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة وتحقيق تنمية محلية خاصة في ولاية قالمة إلا أنه تواجه القطاع الفلاحي عدة عقبات ومخاطر يجب تخطيها لتحقيق نتائج ايجابية.

- **دراسة نعيمة شلابي (2023): إستراتيجية دعم وتطوير القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر(2009-2018)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 16، العدد 01**، هدفت الدراسة إلى توضيح اهتمام الجزائر بالقطاع الفلاحي من خلال إستراتيجية الدعم والتطوير وتنفيذ برامج ومخططات تنموية، وعرض مساهمة هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة **(2009-2018)**.

ومن أهم نتائج الدراسة وضع رؤية مستقبلية لخيارات إستراتيجية لتنويع الاقتصاد مرتكزة على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات، لأن الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية لم تحقق ترقية القطاع الفلاحي ولتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية يجب توجيه الموارد الطبيعية والبشرية والمالية نحو الاستثمار في القطاع الفلاحي.

2. القطاع الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الهامة والحيوية وذلك نظرا لتأثيره على باقي القطاعات ولما يحققه من أمن غذائي واكتفاء ذاتي، كما يوفر موارد مالية ويساهم في التوظيف، فلذلك يعد بديل اقتصادي بإمتياز يمكن الاعتماد عليه في تفعيل الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية المحلية.

1.2. تعريف الاستثمار الفلاحي

قبل التعرف على الاستثمار الفلاحي يجب تعريف الفلاحة التي هي "علم وفن وصناعة أو مهنة استغلال الموارد الأرضية والبشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة النباتية والحيوانية"(العارف، 2010، صفحة 81).

يأخذ الاستثمار الفلاحيمفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، وهو أحد أنواع الاستثمارات المنتجة، بحيث نجد المستثمر يوظف رأس ماله النقدي ويستبدله بأصول وسلع إنتاجية، ويقوم بإدماجها لإنتاج سلع زراعية لتحقيق الربح وعوائد أكبر من جهة، ولسد حاجيات المستهلكين وتحقيق الأمن الغذائي من جهة أخرى. (عيادي، 2020، صفحة 359)

ويكتسب النشاط الفلاحي خصائص تتنوع حسب البيئة ومقوماتها، وهذا ما يجعله يختلف عن باقي النشاطات الاقتصادية، ومن أهم خصائصه نذكر:(عمراني، 2015، صفحة 60،59،58)

- صعوبة تحيد كمية الإنتاج الفلاحي بسبب التأثر بالعوامل الخارجية المناخية والبيئية؛
- صغر الوحدات الإنتاجية الفلاحية وتعددها؛

- صعوبة التمويل في القطاع الفلاحي وذلك لكثرة المخاطر التي يمكن التعرض لها مع قلة الضمانات؛
- يعد الإنتاج الفلاحي موسمي وذلك لتوافر بعض المنتوجات الفلاحية في فترات معينة في السنة؛
- تعرض النشاط الفلاحي لعدة مخاطر وذلك بسبب الفيضانات أو الجفاف أو الحشرات والأمراض النباتية والحيوانية؛
- التخصيص المكاني وصعوبة التكيف أين يصبح الإنتاج الفلاحي غير ممكن إلا في مناطق معينة.

2.2. البرامج التنموية للقطاع الفلاحي في الجزائر

وضعت الجزائر مجموعة من البرامج التنموية لتطوير القطاع الفلاحي، أهمها:

❖ **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:Programme National du DéveloppementAgricole PNDA**

هو مخطط لترقية التكوين التقني والدعم المالي والنظامي، من أجل الوصول إلى فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، وعن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأمثل للقدرات الموجودة، وتتمثل أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فيما يلي: (بلهوشات، 2021، صفحة 449)

- الحماية والاستخدام الحكيم والمستدام للموارد الطبيعية؛
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي، وتعزيز الميزة النسبية للإنتاج من اجل التصدير؛
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن مع الحفاظ على العمالة الزراعية؛
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي وزيادة دخل الفلاحين؛

ولتنفيذ برامج المخطط تم اعتماد عدة تدابير مثل التدابير الخاصة ببرامج تطوير الإنتاج والإنتاجية بزيادة استخدام التقنيات الحديثة وتوظيف المزارع النموذجية والتدابير الخاصة ببرامج تكثيف وتحويل أنظمة الإنتاج وتوجيهها لتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج، وتدابير خاصة بالبرنامج الوطني للتشجير عن طريق تجديد الثروة الغابية، وإعطاء الأولوية للأشجار ذات الفائدة الاقتصادية. ومن التدابير الخاصة ببرامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وأراضي الجنوب والأراضي المحاذية للواحات إدخال تعديلات في نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع ودفع وتيرة انجازها من خلال تضافر كل الأطراف الفاعلين. (شلابي، 2023، الصفحات 360-361)

❖ **برنامج التجديد الفلاحي والريفي**

يتضمن برنامج التجديد الفلاحي تعزيز إنتاجية القطاع من خلال عصرنة وتحديث القطاع الفلاحي، من أجل زيادة القدرة الإنتاجية للوحدات الفلاحية المختلفة، ومن أهم الإجراءات التي تخص الرأسمال الفلاحي نذكر: (سليمان و الواعر، 2018، صفحة 318)

- استحداث قروض بدون فوائد لفائدة الفلاحين والمربين؛
- إقرار دعم لتكاليف اقتناء وإعادة إنتاج البذور، وكذا دعم أسعار اقتناء الأسمدة بنسبة 20%؛
- إقرار دعم عمومي لأسعار العتاد الفلاحي ومعدات الري المقتصد للماء بنسبة تتراوح من 25 % إلى 45% فضلا عن القروض الايجارية؛
- إعفاء الايجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الإيجارية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة؛
- التشجيع على إنشاء مستثمرات جديدة من خلال رفع مساحة المستثمرة بـ 5 و10 هكتارات وذلك حسب كل منطقة.

❖ **البرنامج الخماسي 2015-2019**

هدف البرنامج إلى تقليل العقبات القانونية للاستثمار وتأطير انجاز الفلاحين والصيادين للبنى التحتية اللازمة لنشاطاتهم، واعتمد البرنامج على ثلاث ركائز أساسية:

- الزراعة والثروة الحيوانية؛
- الإنتاج الغابي والأحواض المائية المنحدرة؛
- الصيد وتربية المائيات.

وشمل البرنامج على عدة محاور أهمها التركيز على المحافظة على جهود توسيع القاعدة الإنتاجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، حماية وحفظ الموارد الطبيعية، ومتابعة تكوين وتطوير الكفاءات البشرية وعصرنة الإدارة الفلاحية والصيد البحري وإدارة الغابات. (بلهوشات، 2021، صفحة 450)

3.2.تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي المصدر الأساسي لتحقيق الأمن الغذائي للمجتمع بما يوفره من منتجات نباتية وحيوانية، فهو يساهم في تنمية وإنعاش القطاع الصناعي بتوفير المواد الأولية كمدخلات له خاصة الصناعات التحويلية التي تحتاج لمواد مصدرها الإنتاج الحيواني والنباتي.

والقطاع الفلاحي جد مهم لامتصاص البطالة ودعم الميزان التجاري لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوجيه الفائض نحو الأسواق الخارجية وله مشاركة فعالة في توسيع الوعاء الضريبي وزيادة إيرادات الدولة لتنشيط مختلف القطاعات الصناعية والتجارية المرتبطة به، لذلك ضروري الاهتمام بتمويل هذا القطاع في الدول النامية والجزائر خاصة. (غردة، 2020، الصفحات 67-68)

1.3.2التمويل الموازني

تخصص الدولة سنويا ميزانية للاستثمار الفلاحي، حيث تكون لميزانية التجهيز حصة أكبر من ميزانية التسيير في الغالب، وهي خاصة بالتجهيزات الكبرى كبناء السدود وتهيئة الأحواض وترميم قنوات الري، استصلاح الأراضي، وبالإضافة لذلك يشمل هذا النوع من التمويل هبات الصناديق الممولة للقطاع الفلاحي. (ثورية و أوزال، 2020، صفحة 230)

2.3.2.التمويل البنكي

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية للاستثمار الزراعي عدة تمويلات وتسهيلات ومن أهم أنواع القروض الممنوحة نذكر:

❖ **قرض الرفيق:** هو قرض استثماري موجه لتمويل الفلاحين ومربي المواشي الذين يمارسون نشاطاتهم بشكل فردي، او منظمون على شكل تعاونيات أو اتحادات ومجمعات اقتصادية، والمزارع النموذجية، وهو مدعم بشكل كلي من طرف الدولة، أي معدل فائدة 0% والمساهمة الشخصية 0%، ويمنح مبلغ القرض حسب حجم النشاط المطور، وتتراوح فترة السداد بين 06 و24 شهر. (موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، 2023)

❖ **قرض التحدي:** هو قرض استثماري محسن يمنح في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية غير المستغلة تابعة للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة ويمتاز قرض التحدي بعدة امتيازات تتحمل الوزارة الفائدة إذا كانت مدة السداد خمس سنوات أو اقل ويتحمل المستفيد من دفع معدل فائدة 1% عند السداد بين السنة السادسة والسابعة ودفع فائدة 3% عند السداد من السنة الثامنة والتاسعة. (موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2023)

3.3.2.التمويل الإسلامي

يقصد به تقديم وتوفير الخدمات المالية للأشخاص القادرين على القيام بنشاط اقتصادي في مختلف القطاعات سواء كانت إنتاجية أو خدمية أو فلاحية، وتؤدي البنوك الإسلامية دورا مهما في تمويل وتطوير القطاع الزراعي في العديد من الدول العربية وبدرجة أقل في الجزائر وذلك لقلة البنوك الإسلامية فبنك السلام وبنك البركة يقدمان عدة صيغ تلاءم المستثمر الفلاحي لكن مساهمتها في التمويل ضئيلة.

ويقدم التمويل الإسلامي عدة بدائل للقطاع الفلاحي من خلال مختلف العقود أو الصيغ التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فهو يأخذ عدة أشكال مناسبة للمستثمر الفلاحي، فهو قد يكون تمويلا نقديا كما هو الحال في عقود السلم والاستصناع والمضاربة، أو على شكل تمويل حقيقي مثل المرابحة، أو عقد مشاركة التي يمكن أن يكون رأس المال فيها مزيجا من النقود والأصول العينية، بالإضافة إلى عقود التبرعات والهبات من دون مقابل مثل الوقف والصدقة والكفالة والقرض الحسن(درويش، 2023، صفحة 274).

4.3.2.التمويل الغير رسمي

يلجأ الفلاحين بصورة كبيرة للتمويل الغير رسمي، وتوجد عدة طرق ومن الطرق التقليدية الاقتراض من الافراد، ومن بين طرق التمويل الغير رسمي تسبيق الدفع على المحصول في الحقل، وعملية اقتناء المزارع لأحدى المدخلات أو الخدمات الزراعية من المورد والدفع يكون بعد أسابيع أو أشهر أي بعد أجل نقدا، كما يمكن أن يتشارك مع مالك الأرض بجزء من المدخلات ويحصل على نسبة من الإنتاج تتناسب مع قيمة مشاركته.

5.3.2.التمويل الأجنبي

بالرغم من تركيز الدولة على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن القطاع الفلاحي لم يستفد بدرجة كبيرة، فنسبة مشاريع الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي تمثل 1.44% من مجمل المشاريع الاستثمارية و0.23% من إجمالي مبالغ الاستثمار الأجنبي، أي ما يقدر بـ13 مشروعا في الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى 2017. (ثورية و أوزال، 2020، صفحة 232)

2. واقع قطاع الفلاحة بولاية قالمة

1.2.تقديم الولاية

تقع ولاية قالمة شمال شرق الجزائر، وسط سلسلة جبلية خضراء ضخمة محاطة بمجموعة من الجبال، منها جبل ماونة بارتفاع 1411م، جبل هوارة 1292م، جبل طاية 1208م وجبل دباغ 1060م.

تمتلك الولاية طابع تضاريسي ومناخي متنوع وهو ما يعزز الطابع الفلاحي لها(www.interieur.gov.dz, 2023).

تغطي الولاية مساحة 3.686.84كلم^2، ومحدودة بالولايات التالية:

- من الشمال ولاية عنابة؛
- من الشرق ولاية سوق أهراس؛
- من الجنوب ولاية أم البواقي؛
- من الغرب ولاية قسنطينة؛
- من الشمال غرب ولاية الطارف. (Ministère de l'industrie et de la production pharmaceutique Agence nationale d'intermédiation et de Régulation foncière ANIREF, 2023, p. 3)

تعتبر بذلك ولاية قالمة نقطة التقاء (مفترق الطرق) بين القطبين الصناعيين الشمالي (عنابة وسكيكدة) ومراكز التبادل (أم البواقي وتبسة).(www.interieur.gov.dz, 2023)

1.1.2.الهياكل الداعمة للقطاع الفلاحي بولاية قالمة

تلعب الهياكل الداعمة للقطاع الفلاحي بالولاية دورا هاما في تنظيم وتسيير هذا القطاع، وذلك من خلال العمل على تطبيق واحترام النصوص التشريعية والتنظيمية ومختلف البرامج الفلاحية الصادرة من الوزارة الوصية والهادفة إلى ترقية القطاع على المستوى الوطني، وتشمل هذه الهياكل كل من:

❖ **مديرية المصالح الفلاحية:Direction des services Agricoles (D.S.A)**

يتواجد مقر المديرية بعاصمة الولاية، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات الطابع الإدارية والتقني تابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفيةكما أنها تتفرع إلى 07 أقسام وكل قسم يتفرع بدوره إلىمندوبيات فلاحية في كل بلدية تابعة له أي على مستوى 34 بلدية.

مهامها: تسهر المديرية على:

- تنظيم وتطوير القطاع الفلاحي بالولاية؛
- دعم الاستثمار الفلاحيوتنميةالشعبالفلاحية؛
- تنفيذ مختلف البرامج الفلاحية ومتابعة سيرها إلى جانب تقديم التوجيه والإرشاد؛
- جمع الإحصائيات لدراسة وتحليل واقع القطاع الفلاحي بالولاية.(www.wilaya-guelma.dz, 2023)

❖ **الغرفة الفلاحية"C.A"Chambred'Agriculture**

تعرف الغرفة الفلاحية وفق المادة 58 على أنها مكانا للاستشارة والتشاور بين السلطات الإدارية وممثلي المصالح المهنية للفلاحين، تؤدي نشاطات ذات منفعة عامة.(الجريدة الرسمية، 10 أوت 2008 الموافق ل 08 شعبان 1429، صفحة 12)

مهامها: من بين المهام التي تؤديها الغرف الفلاحية ما يلي:

- وضع نظام لرصد وتحليل حالة الفروع الفلاحية وأسواقها؛
- تعمل على وضع برامج هادفة للتكوين بالتنسيق مع الإدارة الفلاحية وكذلك الهيئات ومراكز التكوين الفلاحية لفائدة الفلاحين والمربين؛
- العمل على المساهمة لترقية كل من المنتجات الفلاحية والعلامات التجارية، إلى جانب تشجيع ومرافقة عمليات التصدير؛
- تعد الغرف الفلاحية الولائية شركاء السلطات الإدارية والتقنية المحلية.(المادة 02 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، 19 سبتمبر سنة 2010 الموافق ل 10 شوال عام1431.، مؤرخ في 7 شوال عام 1431 الموافق 16 سبتمبر سنة 2010، الصفحات 23-24)

كما تكلف الغرف الفلاحية الولائية بعنوان تبعات الخدمة العمومية بالمهام التالية:

- الاعتراف بصفة الفلاح وإعداد البطاقة المهنية؛
- مسك سجل الفلاحة وتطهيره؛
- المساهمة في ترقية نوعية المنتجات الفلاحية وذلك حسب خصائص الأقاليم المختلفة.(المادة 02 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، 19 سبتمبر سنة 2010 الموافق ل 10 شوال عام1431.، مؤرخ في 7 شوال عام 1431 الموافق 16 سبتمبر سنة 2010، صفحة 29)

❖ **بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة قالمة Banque de l'agriculture et du Développement RuralBADR**

أنشئ البنك بموجب المرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 وهو مؤسسة مالية تم إنشاؤه إثر إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري BNAبهدف تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

وتعتبر وكالة قالمة أحد الوكالات من بين 326 وكالة على المستوى الوطني، أنشأت من خلال المرسوم رقم 100/82 وبدورها تضم 06 وكالات: قالمة، عين مخلوف، هيليوبوليس، واد الزناتي، بوشقوفوتاملوكة.(عمامرية ، بوعزيز، 2023، صفحة 142)

❖ **الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحيلولاية قالمةCaisseRégional de MutualitéAgricole C.R.M.A**

يمثل الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بولاية قالمة أحد فروع الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي، متواجد بعاصمة الولاية "قالمة"، ويتفرع إلى خمسة مكاتب محلية (حمام دباغ، عين مخلوف، وادي الزناتي، تاملوكةوبوشقوف).

يقوم الصندوق الجهوي بولاية قالمة بضمان التأمين لفلاحي الولاية ضد الأخطار المرتبطة بالنشاط الفلاحي وحماية ثرواتهم الفلاحية والنباتية كذلك ضمان منتجاتهم وتجهيزاتهم من عتاد فلاحي ومختلف الآلات التي تستخدم في النشاط الزراعي وتربية الحيوانات. (عمراني، 2015/2014، صفحة 223)

❖ **المعهد التقني للزراعات الواسعة Institut Technique des GrandesCultures I.T.G.C**

هو فرع من فروع المعهد التقني للمحاصيل الكبرى، يسهر المعهد على تقديم الدعم التقني للوسط المنتج إلى جانب تقديم برامج الدعم التحسيسي والإرشاد الفلاحي ومتابعة الزراعات الإستراتيجية وتجسيد مختلف التقنيات الزراعية والحرص على تحسين الأصناف.(www.madr.gov.dz, 2023)

❖ **المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصصInstitut technologique Moyen Agricole Spésialisé en production animale I.T.M.A.S**

يتخصص هذا المعهد بالإنتاج الحيواني، فهو يحتوي على مستثمرة زراعية بمساحة تفوق 100 هكتار مخصصة في انتاج الأبقار، الأغنام، الدواجن، النحل وبعض الأشجار المثمرة بالإضافة إلى تواجد مخبرين ويقدم المعهد عدة خدمات من بينها:

- التكوين المستمر لإطارات القطاع؛
- التكوين المتقن لفائدة الفلاحين والمربين والمستثمرين الشباب؛
- تكوين لمدة سنتين للحصول على شهادة تقني ومساعد تقني في الفلاحة؛
- تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني الخاص بالفلاحين؛
- تقديم دورات تكوينية خاصة بالإنتاج الحيواني والنباتي؛
- الاستفادة من خبرات بعض الخبراء الأجانب والوطنيين في المجال الفلاحي وتربية الحيوانات من خلال الدورات التكوينية والأيام الدراسية(brochure obtenu à l'ITMA de guelma).

2.1.2.الثروة المائية

يعتبر مناخ الولاية ملائم للنشاط الفلاحي وتربية الحيوانات، حيث يتميز بدرجة حرارة تتراوح بين (-1.3) و28 ^{0} في الشتاء، وبين 11.3 ^{0} و47.7 ^{0} في الصيف، وبمعدل سنوي يقارب 18.4^0، كما أن معدل تساقط الأمطار يتراوح عادة ما بين 400 إلى 500 ملم وذلك بجنوب الولاية وتصل إلى حوالي 1000 ملم في السنة بشمال الولاية، وتسجل الولاية خلال موسم الأمطار بين أواخر شهر أكتوبر إلى شهر ماي حوالي نسبة 66 %.

وتتوفر ولاية قالمة على ثروة مائية سطحية وجوفية متنوعة المصادر منها:

- **الأودية:** نجد واد سيبوس، واد الشارف، واد بوحمدان الذي يعد المصدر الرئيسي لتموين وتزويد الولاية بالمياه الصالحة للشرب والسقي الفلاحي وهو مسير من طرف الوكالة الوطنية للسدود، واد المالح، واد الحمام وواد حلية وغيرها من الأودية.
- **منشآت الري الفلاحي الكبرى والصغرى:** منها:
  - محيط السقي قالمة بوشقوف: بمساحة سقي قدرت بـ 9250 هكتارا؛
  - محيط السقي مجاز البقر (بلدية عين مخلوف): بمساحة سقي قدرت بـ 317 هكتارا؛
  - محيط السقي حجر قفطة (بلدية النشماية): بمساحة سقي قدرت بـ 80 هكتارا.
- **الحواجز المائية المخصصة للري الفلاحي:** لدى الولاية 16 حاجزا مائيا مخصصا للري الفلاحي منها 30 بئرا عميقا وأكثر من 300 بئرا سطحيا ومنابع مائية مختلفة.(مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2023)

2.2.الثروة الفلاحية بولاية قالمة

تزخر الولاية بأراضي خصبة وواسعة وامتلاكها لمياه سطحية وباطنية بالإضافة إلى الثروة الغابية الهائلة.

تقدر مساحة الولاية بـ 368.684 هكتارا، منها 264.358 هكتارا مساحة فلاحية إجمالية(S.A.T)Surface AgricoleTotale مقسمة كما يلي:

الشكل 1: تقسيم المساحة الفلاحية الكلية لولاية قالمة

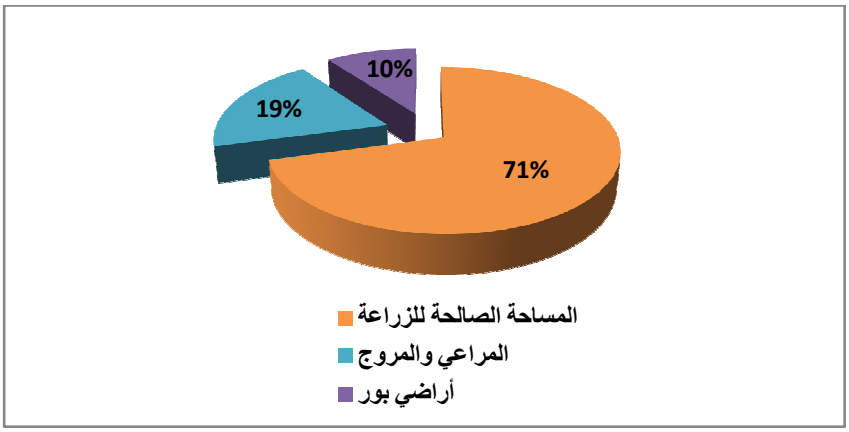

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق من مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة (2023)، مصلحة الإحصائيات الفلاحية والحسابات الاقتصادية.

تنقسم المساحة الفلاحية الكلية للولاية على 34 بلدية، وتقدر المساحة الصالحة للزراعة Surface Agricoleutilisée (S.A.U) أو المساحة المستغلة بـ 187.081 هكتارا، وهو ما يعادل نسبة 71%، هذا ما يؤكد أن ولاية قالمة فلاحية بامتياز، تليها بعد ذلك كل من المراعي والمروج والأراضي الغير قابلة للإنتاج بمساحة قدرها على التوالي: 50.875 هكتارا و26.402 هكتارا.

1.2.2.الثروة النباتية

تتوفر لدى الولاية مؤهلات مناخية وتقنية للاستثمار في الزراعات الواسعة والزراعات الصناعية، ويعرض الجدول أسفله أهم الشعب النباتية المنتجة بولاية قالمة.

جدول 1: تطور المساحة المستغلة للإنتاج النباتي بولاية قالمة للفترة (2020-2022)

الوحدة هكتار*/قنطار**

السنوات / الشعب	2020		2021		2022	
	المساحة*	الإنتاج**	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
الحبوب	90675	2420680	90888	2468285	89400.71	1601739.3
البقول الجافة	5744	81807	5485	82696	5941	83598
الأعلاف	10508	3234595	9808	2957910	11533.31	3292097.23
السلجم الزيتي	/	/	457	4887	1252.25	6089.1
الخضروات	8677	1570406	8769	1696955	7040	617743.70
منها البطاطا	561	204059	543	167756	212.67	54427.70
الطماطم الصناعية	4068	3520992	4667	4130183	3478	2779419
الزيتون	9572	124335	9698	45794	9643.6	89758
الحمضيات	861	144694	879	142067	882	14266.80
الأشجار المثمرة ذات النواة والبذرة	2822	262529	2813	242913	2822	71265
الكروم	40	2065	52.5	1920	55.25	60

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة (2023).

يوضح الجدول أعلاه تطور كل من المساحة المستغلة في زراعة مختلف الشعب النباتية وتطور كميات الإنتاج حسب الشعب، وتعكس هذه الأرقام جهود السلطات المحلية القائمة على هذا القطاع الاستراتيجي وذلك من خلال التأطير الملائم لمتابعة ونجاح المواسم الفلاحية خاصة موسم الحرث، البذر، الحصاد والدرس.

- **إنتاج الحبوب:** تبين الإحصائيات الموضحة في الجدول، انخفاض في المساحة المخصصة لزراعة الحبوب بما فيها القمح الصلب واللين، الشعير والخرطال بـ 1274.29 هكتارا بين سنة 2020 وسنة 2022، مما أدى إلى انخفاض الكمية المنتجة خلال الموسمين الفلاحيين، حيث سجل انتاج الحبوب سنة 2022 انخفاضا قدره 818940.7 قنطارا مقارنة مع سنة 2020 وهو ما يعادل معدل انخفاض قدره (-33%)، بعد أن سجل زيادة قدرها 47605 قنطارا سنة 2021.

ويرجع هذا الانخفاض ورغم التدابير المتخذة لإنجاح حملة الحرث والبذر إلى النقصان في كمية تساقط الأمطار التي شهدتها الولاية خلال الموسمين الفلاحيين (2020-2021) و(2021-2022) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه لوحظ من طرف مفتشية الصحة النباتية لولاية قالمة انتشار مرض التعفن الجذري في جذور الحبوب الذي يسبب جفافا كاملا للسنبلة وهذا ما يمنعها من تكوين الحب، بالإضافة إلى الحشائش الضارة الناتجة عن تساقط الأمطار الربيعية والديدان البيضاء التي يصعب معالجتها، فهي تتطلب تكاليف عالية لا يستطيع الفلاح غالبا تحملها.

ولقد سجل صنف القمح الصلب أعلى مردود في شعبة الحبوب، حيث قدرت الكمية المجمعة بـ 1.135.286.2 قنطارا، وهو ما يعادل 60 قنطارا/هكتار منها 111.127.2 قنطارا بذورا.

- **الأعلاف:** سجلت شعبة الأعلاف سنة 2022 زيادة قدرها 33.4187 قنطارا مقارنة مع سنة 2021، وهو ما يعادل نسبة زيادة قدرها 11.30%، وهذا راجع إلى زيادة المساحة المزروعة والتي قدرت بـ 1725.31 هكتارا إضافيا مقارنة مع سنة 2021 إلى جانب حرص السلطات المحلية على توزيع نوعية جيدة من بذور الأعلاف للفلاحين نظرا لأهميتها في الإنتاج الحيواني والفوائد التي تعود بها على التربة.

❖ **السلجم الزيتي:** كانت أول تجربة لزراعة السلجم الزيتي بولاية قالمة خلال الموسم الفلاحي (2020-2021)، وقد أشرف على ذلك المعهد التقني للزراعات الواسعة نظرا لتوفره على البذور اللازمة لهذه الشعبة، وقد تم تخصيص 457 هكتارا سنة 2021 بمردود قدره 4887 قنطارا.

ونتيجة الحملات التحسيسية للتعريف بهذه الشعبة وكيفية زرعها وتهيئتها نظرا لأهمية هذه الشعبة وتعدد مزاياها خاصة احتوائها على كميات كبيرة من الزيت، ويعد مصدرا هاما لتغذية الحيوانات فهو يحتوي على نسب عالية من البروتين هذا ما يعود بالإيجاب على المنتوجات الحيوانية كالحليب واللحوم الحمراء. (الألوسي و العبيدي، 2017، صفحة 18)

خصصت الولاية سنة 2022 مساحة 1252.25 هكتارا لزرع السلجم الزيتي مما نتج عنه 6089.1 قنطارا بزيادة قدرها 24.59% مقارنة مع سنة 2021، وإن ارتفاع مردود الإنتاج الخاص بشعبة السلجم الزيتي تعود بالأساس إلى نوعية البذور خاصة وأنها شعبة لا تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء، فهو يحتاج ما بين 450 إلى 600 ملم من الماء خلال دورة حياته.

❖ **البطاطا:** رغم أهمية شعبة البطاطا، والتي تعتبر من بين المنتجات الإستراتيجية في الولاية والتي تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي فيها، إلا أنه ومن خلال الإحصائيات المبينة في الجدول رقم (01) يتضح الانخفاض في الكمية المنتجة خلال الفترة المدروسة.

فقد قدر الإنتاج في سنة 2022 بـ 54427.70 قنطارا مقارنة بـ 167756 قنطارا سنة 2021 وهو ما يعادل نسبة انخفاض قدرها (-67.55%) ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع في المساحات المزروعة نظرا لعزوف الفلاحين عن الاستثمار في غرس البطاطا تخوفا من نقص كميات الأمطار المتساقطة إلى جانب انخفاض في اليد العاملة أثناء فترات الجني بالإضافة إلى المنافسة التي تشهدها البطاطا المحلية من قبل منتوج ولايات الجنوب خاصة ولاية واد سوف، دون أن ننسى معضلة السعر المرجعي في السوق الذي يعتبر غير كاف لتغطية تكاليف الهكتار الواحد.

وفي إطار دعم شعبة البطاطا، قامت المصالح الولائية بتجربة ناجحة في زراعة بذور البطاطا من أجل إنتاج البذور وذلك بالمزرعة النموذجية المسماة بـ "مزرعة ريشي عبد المجيد"، فحسب مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة قدرت المساحة المزروعة بـ 2.67 هكتارا وتم إنتاج 860 قنطارا، أما فيما يخص برنامج الدعم الفلاحي الخاص بالتخزين فقد سجلت الولاية 4 منخرطين.

❖ **الطماطم الصناعية:** سجلت هي الأخرى انخفاضا في الإنتاج قدره (-32.70%)، حيث انتقلت الكمية المنتجة من 4130183 قنطارا سنة 2021 إلى 2779419 قنطارا سنة 2022، وهذا راجع إلى نقصان في المساحة المغروسة نظرا للظروف المناخية والمتمثلة في نقص الكمية المتساقطة من الأمطار، وعدم قدرة الفلاحين على القيام بعملية السقي الكافية لإنجاح عملية الإنتاج.

تتوفر ولاية قالمة على مراكز التحويل التي تضمن تسويق المنتوج، حيث تحتل شعبة الطماطم الصناعية المرتبة الثانية من حيث إهتمام الفلاحين، ولضمان حسن سير العملية ومراقبة المنتوج في جميع مراحله قامت السلطات المحلية المعنية بتنصيب لجنة اليقظة.

❖ **إنتاج الزيتون:** قدرت المساحة الإجمالية لأشجار الزيتون بالولاية بـ 9644 هكتارا، ولقد سجل إنتاج الزيتون زيادة ملحوظة قدرت بـ 89% سنة 2022 مقارنة مع سنة 2021، كما أن كمية الزيت المتحصل عليها حسب إحصائيات المصالح الفلاحية للولاية قدرت بـ 13297 هكتولتر وهي بمعدل 15ل/قنطار، لكن يبقى السؤال المطروح هل هذه الكمية كافية لتغطية احتياجات السوق المحلية؟

إن زيادة الكميات المنتجة سوف تشجع عمل المعاصر المتواجد بالولاية، كما أن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى ثبات في سعر زيت الزيتون.

أما عن العيوب المسجلة في هذه الشعبة هو أن زراعة الزيتون في الولاية تبقى غير منتظمة فهي عبارة عن بساتين صغيرة أو حديثة الإنجاز بالإضافة إلى إهمال الفلاحين وعدم العناية بالأشجار خاصة عملية التقليم.

2.2.2.الشعب الحيوانية

تتميز تربية الحيوانات بولاية قالمة بالتنوع، ويوضح الشكل أسفله الثروة الحيوانية للولاية إلى غاية 2022/07/31.

الشكل 2: التعداد الحيواني للموسم الفلاحي 2021-2022 بولاية قالمة

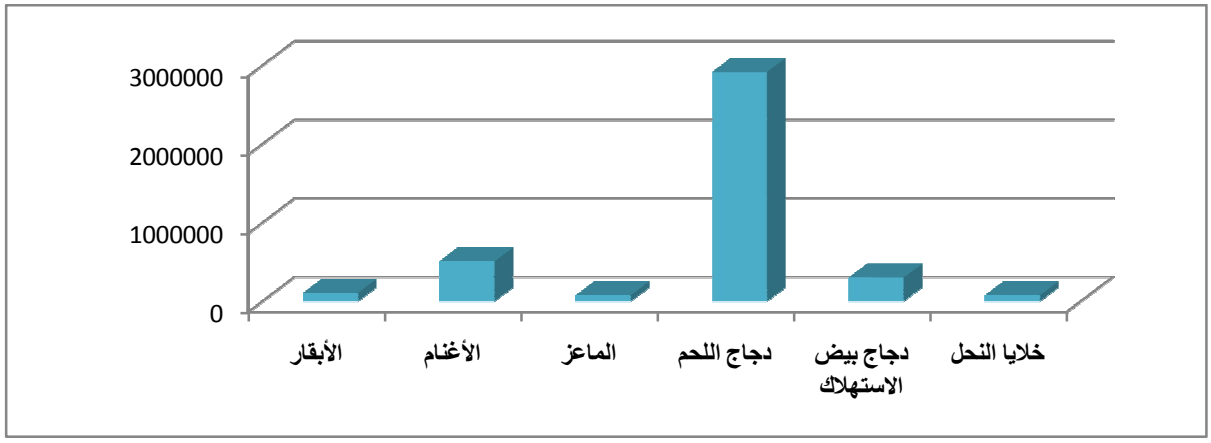

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة (2023).

يوضح الشكل رقم (02) التعداد الحيواني للموسم الفلاحي 2021-2022 بولاية قالمة، وتبين الإحصائيات أن دجاج اللحم يترصد المرتبة الأولى من إجمالي العدد الحيواني للولاية خلال الفترة المدروسة، حيث قدر عدده بـ 2915948 رأسا وهو ما يعادل نسبة 73.18%، يليها بعد ذلك الأغنام بـ 509632 رأسا، منها 2811013 نعجة، وفي المرتبة الثالثة تأتي الأبقار بـ 105398 رأسا منها 61402 أبقار حلوب و4604 أبقار حلوب حديثةBLM Bovine LaitierModerne .

تلعب الشعب الحيوانية دورا اقتصاديا مهما بالنسبة للدولة عامة وللولايات خاصة، فهي تعد مصدر للحوم سواء الحمراء أو البيضاء إلى جانب مادة الحليب، كما أن مخرجاتها كالجلد والصوف تعتبر مواد أولية في القطاع الصناعي.

والجدول الموالي يبين تطور الإنتاج الحيواني للولاية.

جدول2: تطور الإنتاج الحيواني لولاية قالمة خلال الفترة (2020-2022)

الشعب	2020	2021	2022
اللحوم الحمراء (قنطار)	116981	122200	98993
لحوم الأغنام (قنطار)	52683	53824	41154
لحوم البقر (قنطار)	58708	62916	54236
لحوم الدواجن (قنطار)	86353	74991	56740
البيض (1000 وحدة)	105423	97296	78076
العسل (قنطار)	2467	1922	890
الصوف (قنطار)	7504	7214	6910
الحليب (1000 لتر)	61462	62959	53505
منها حليب البقر (1000 لتر)	45548	45399	38100

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة (2023).

❖ **إنتاج اللحوم:** شهد إنتاج اللحوم الحمراء تطورا منخفضا خلال سنة 2021 بزيادة قدرها 4.61% ، حيث انتقل من 116981 قنطارا سنة 2020 إلى 122200 قنطارا سنة 2021، لينخفض بعد ذلك إلى 98993 قنطارا سنة 2022 بمعدل نقصان قدره (-23.44%) مقارنة مع سنة 2021، حيث شهدت كل من لحوم الأغنام ولحوم الأبقار سنة 2022 انخفاضا في الكمية المنتجة مقارنة بالموسم الفلاحي السابق، وقد كانت على التوالي (-30.78%)و(-16.00%) ويمكن تفسير هذا الانخفاض بنقص في عدد الماشية الموجهة لإنتاج اللحوم الحمراء، ضف إلى ذلك غلاء أسعار هذه اللحوم التي شهدتها السوق المحلية والناتجة عن ارتفاع أسعار الأعلاف إلى جانب الظروف المناخية (الجفاف) التي ميزت الموسمين الزراعيين في الولاية، فكان لانخفاض تساقط الأمطار الأثر السلبي على حالة المراعي الطبيعية التي تعتبر مصدر ضروري لتغذية الأغنام والأبقار، بالإضافة إلى صعوبة حصول الفلاحين على تراخيص لحفر آبار المياه، حيث تفوق عادة مدة الانتظار سنة.

❖ **إنتاج الحليب:** تعد شعبة الحليب من بين الشعب الفلاحية التي توليها الدولة اهتماما كبيرا، فهي من بين المواد ذات الاستهلاك الواسع وتسعى وزارة الفلاحة إلى تشجيع إنتاج هذه المادة من خلال دعم ومرافقة المستثمرين.

ويظهر ذلك في دعم سعر الحليب، استيراد أحسن أنواع الأبقار الموجهة لإنتاج الحليب إلى جانب الحرص على ضمان شراء الحصص المسوقة. (حميد، 2016، صفحة 15)

تميزت سنة 2022 بتعاقد مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة مع 201 مربي من الولاية مالكين بطاقة مربي أو شهادة مربي إلى جانب شهادة التعريف بمربي الأبقار الحلوب.

تتعامل مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة مع 12 ملبنة منهم 03 ملبنات على مستوى الولاية وهم:

BeniFoughel- Sarl El Safia- Kafek.

و09 ملبنات خارج الولاية:

Soummam-Amani lait-Safilait–Hodnalait- Habilait-El Kahina–Numidia-Habes Amir Brahim-

Danone.

أما بالنسبة لعملية جمع الحليب، فحسب احصائيات مديرية المصالح الفلاحية، فالولاية تحوز على 20 جامع حليب سيعة التجميع قدرت بـ 16480 لترا.

❖ **الدواجن:** رغم دعم الدولة لشعبة الدواجن من خلال منح الإعانات والقروض وكذلك المساهمة في توفير البنية التحتية الأساسية وعصرنة الأكواخ(غربي، 2008/2007، صفحة 181)، إلى جانب ما توفره الولاية من مجهودات في مجال المراقبة الصحية لمنشآت الدواجن والتي بلغ عددها خلال الفترة المدروسة وحسب ما صرحت به مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة بـ 1013 منشأة.

وهذا يعود إلى إنخفاض في عدد الدواجن المتجهة للإنتاج اللحمي نظرا لارتفاع أسعار الأعلاف (الذرة والصويا)، إلى جانب أسعار الصوص ونقصها في بعض الفترات، حيث يواجه المربي صعوبات في تغطية تكاليف الإنتاج وتخلي بعض الفلاحين عن الشعبة، كما أن هذا الأثر السلبي يتعدى إلى كمية البيض التي عرفت هي الأخرى انخفاضا في الكمية المنتجة.

كما شهدت الولاية خلال شهر أوت 2021، حرائق أدت إلى خسارة في عدد الدجاج قدر عددها حسب إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة 6175 رأسا.

❖ **إنتاج العسل:** شهد إنتاج العسل هو الآخر انخفاضا في الكمية قدرت سنة 2021 بـ 1922 قنطارا وهو ما يعادل نسبة انخفاض قدرها (-28.3%) ويفسر هذا الانخفاض بالخسائر التي مست خلايا النحل المملوءة جراء حرائق شهر أوت

2021، فمن خلال إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، قدر عدد هذه الخلايا بـ 1771 خلية مملوءة، كما كان لنقص تساقط الأمطار الأثر السلبي على أزهار الأشجار التي تعد مصدر لتغذية النحل والتي من خلالها تتحدد نوعية العسل ومن تم سعره.

رغم جهود الدولة لدعم شعبة الحليب من خلال منحة الإنتاج (12دج) ومنحة الصحة (02 دج) إلى جانب نشاطات المفتشيات البيطرية من خلال حملات التلقيح لحماية الثروة الحيوانية ضد الأمراض والأوبئة إلا أن الكميات المنتجة سواء لحوم حمراء أو بيضاء، بيض، عسل، كذلك الحليب تبقى غير كافية لإشباع طلبات السوق المحلية وإقامة الاستقرار.

3.2.الدعم المالي للقطاع الفلاحي بولاية قالمة

1.3.2القروض المقدمة للقطاع الفلاحي

بهدف دعم المستثمرين الفلاحين قامت السلطات بوضع حيز التنفيذ عدة قروض أهمها قرض الرفيق وقرض التحدي.

الشكل 3: عدد القروض الممنوحة بصيغة القرض الرفيق خلال الفترة (2020-2022)

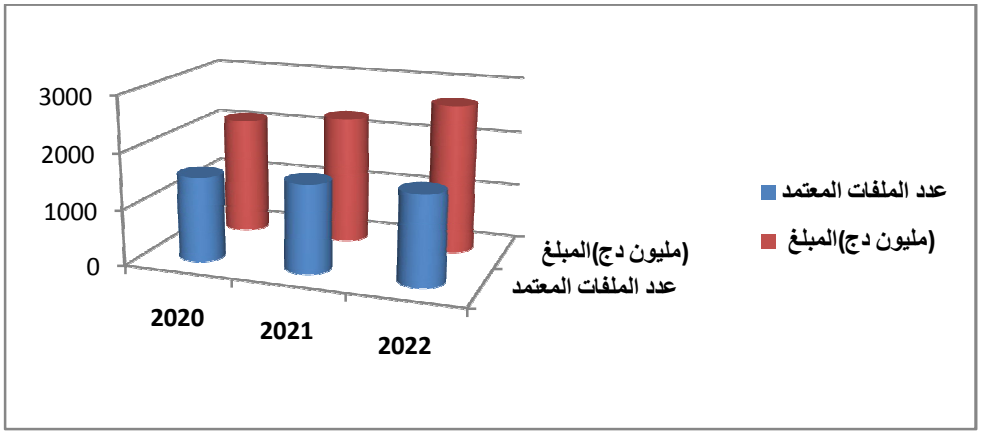

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة (2023).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، زيادة في عدد الملفات المعتمدة خلال الفترة المدروسة، حيث قدرت الزيادة سنة 2021 بـ 60 ملفا ما يعادل نسبة قدرها 3.80% مقارنة مع سنة 2020، كما سجلت كذلك سنة 2022 زيادة طفيفة في عدد الملفات المقبولة قدرها 1.25%، حيث انتقل عددها من 1576 ملفا سنة 2021 إلى 1596 ملفا سنة 2022، وفي نفس الوقت نجد أن مبالغ القروض الممنوحة هي الأخرى في ارتفاع حيث انتقل المبلغ سنة 2022 إلى 2666 مليون دج مقابل 2286 مليون دج و2113 مليون دج سنتي 2021 و2020 على التوالي.

تمتاز ولاية قالمة بزراعة الحبوب، الطماطم الصناعية والبطاطا الموسمية، وتحتاج هذه الشعب إلى الدعم المالي خاصة مع الظروف المناخية الصعبة التي تشهدها الولاية من قلة تساقط الأمطار، الأمر الذي دفع بالفلاحين إلى الإقبال أكثر على القرض الرفيق كونه قصير المدى، بدون فوائد وبدون مساهمة شخصية إلى جانب بساطة شروط الاستفادة والمتمثلة في تقديم بطاقة الفلاح والتي أصبحت ضرورة حتمية على كل فلاح حتى يتمكن من الاستفادة من مختلف الامتيازات المقدمة من طرف الدولةفي المجال الفلاحي، بالإضافة إلى مبررات قانونية للأراضي الفلاحية، الفاتورة النموذجية المستخرجة من تعاونية البقول ودون أن ننسى الالتزام بتسديد الدين.

جدول 3: حصيلة الاستثمارات المدعمة بولاية قالمة بصيغة قرض التحدي حسب الشعب خلال الفترة (2014 إلى غاية 2019/12/31)

عدد الملفات	الشعب الممولة	المبلغ المدعم (دج)
18	شعبة الأبقار الحلوب	60.121.963.34
15	شعبة العتاد الفلاحي	4.452.684.02
13	شعبة الدواجن	/
02	إنشاء معاصر الزيتون	/
02	إنشاء غرف التبريد	72.714.020.2
87	شعبة السقي	99.497.807.30

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة (2023).

تبين أرقام الجدول أعلاه أن شعبة السقي (الهادفة إلى تطوير وتحديث الري الفلاحي) تحتل المرتبة الأولى في عدد الملفات بـ87 ملفا من 137 ملفا مقدما خلال الفترة المدروسة، وقدر المبلغ المدعم لهذه الشعبة بـ 99.497.807.30دج تليها بعد ذلك شعبة الأبقار الحلوب والتي تعتبر من بين الشعب الفلاحية ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة، حيث قدر عدد الملفات المدعمة عن طريق قرض التحدي بـ 18 ملفا وبمبلغ قدره 60.121.963.34دج.

واحتل العتاد الفلاحي المرتبة الثالثة في التمويل من خلال صيغة قرض التحدي بـ 15 ملفا وبمبلغ قدره 4.452.684.02 دج خلال الفترة المدروسة، وما يمكن قوله هو أن أجهزة القروض الموضوعة من طرف الدولة لصالح الفلاحين المستثمرين ساهمت في تطوير الإنتاج الفلاحي بالولاية.

كما استفاد القطاع الفلاحي بقالمة من الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للتنمية الريفية FondsNational de Développement Rural FNDR، كما يوضحه الجدول أسفله:

جدول 4: حصيلة إنجازات FNDR لسنة 2021-2022

المقررة الوزارية	التجهيزات	المبلغ المنجز (دج) سنة 2021	المبلغ المنجز (دج) سنة 2022
المقررة رقم 77 المؤرخة في 2018/01/24 (اقتناء العتاد الفلاحي)	-آلات الحصاد. -الجرارات -العتاد المرفق	111011334.60	21123142.06
المقررة رقم 78 المؤرخة في 2018/01/24 (تجديد آلات الحصاد)	- آلات الحصاد	67726640.00	17927640.00
المقررة رقم 328 المؤرخة في 2018/01/24 (اقتناء العتاد الفلاحي)	-اقتناء الأعلاف الملفوفة	/	25200.00
المقررة رقم 414 المؤرخة في 2022/05/22 (دعم المشاريع)	-الأسمدة الصلبة. -الأسمدة السائلة الاختلاف في سعر بذور الأعلاف.	299831842.00	181901894.80

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات مصلحة الإحصائيات الفلاحية والحسابات الاقتصادية بمديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة (2023).

كما استفادت شعبة النحل من مقررة دعم سنة 2022، لدعم صغار المربين من خلال توزيع 4210 خلية نحل و422 عتاد نحل، حسب مديرية المصالح الفلاحية بقالمة.

3.اليد العاملة المستحدثة في القطاع الفلاحي بولاية قالمة

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإستراتيجية التي تساهم في استيعاب البطالة، ويلخص الجدول الموالي حجم اليد العاملة الفلاحية المستحدثة في الولاية حسب الشعب الفلاحية.

جدول 5: توزيع اليد العاملة حسب الشعب الفلاحية بولاية قالمة

خلال الموسمين الفلاحيين (2022/2021)-(2023-2022)

الشعب/النشاطات	الموسم الفلاحي 2022/2021				الموسم الفلاحي 2023/2022			
	عدد المستثمرات	المساحة الصالحة للزراعة	اليد العاملة الدائمة	اليد العاملة الموسمية	عدد المستثمرات	المساحة الصالحة للزراعة	اليد العاملة الدائمة	اليد العاملة الموسمية
الحبوب	7011	90531	8559	12881	24934	65570	8559	11246
إنتاج الأعلاف	1282	11517	854	2275	4252	4827	854	2008
البقول الجافة	1428	5773	851	2838	3903	5928	851	1921
الطماطم الصناعية	565	3664	801	6651	682	238	801	5862
الخضروات	1219	6071	1329	8264	4090	4129	1329	8845
البطاطس	21	190	108	446	95	25	108	327
الكروم	20	329	73	117	148	06	73	41
الحمضيات	228	2039	304	1468	924	177	304	1326
الفواكه	847	3206	551	1435	2717	1744	551	1404
زراعة الزيتون	2289	10345	1608	5466	9174	6870	1608	4539
أبقار لحم	2921	-	1649	1496	17135	-	1649	3119
أبقار حلوب	2114	-	731	2596	11485	-	731	2753
الدواجن لحم	643	-	605	1293	820	-	605	1307
الدواجن بيض	78	-	93	197	126	-	93	215

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات مصلحة الإحصائيات الفلاحية والحسابات الاقتصادية بمديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة (2023).

تبين الأرقام الموضحة أعلاه أن اليد العاملة الموسمية تختلف باختلاف الشعب، وكذلك باختلاف عدد المستثمرات والمساحة الصالحة للزراعة، فكلما زادت المساحة المستغلة والإنتاج زادت الحاجة إلى تشغيل اليد العاملة الموسمية.

فبالنسبة لشعبة الحبوب قدر عدد المستثمرات الفلاحية خلال الموسم الأول المدروس بـ 7011 مستثمرة بيد عاملة دائمة قدرها 8559 عاملا، وكان عدد اليد العاملة الموسمية 12881 عاملا، وهو ما يعادل معدل عمل دائم قدره 654 عاملا أما خلال الموسم الفلاحي الثاني (2023/2022) لم يتغير عدد اليد العاملة الدائمة رغم ارتفاع في عدد المستثمرات إلى 24934 مستثمرة لكن في المقابل انخفضت المساحة المغروسة إلى 65570 هكتارا، وهذا يعود إلى تغيير بعض المستثمرات للنشاط الفلاحي من موسم إلى آخر، وهو ما يفسر الانخفاض في حجم اليد العاملة الموسمية.

كما قدرت عدد المستثمرات المخصصة لزراعة البطاطا في الموسم الفلاحي 2021-2022 بـ 21 مستثمرة بها 108 عاملا دائما، وتم تشغيل 446 عاملا موسميا، وهو ما يعادل معدل 23 عاملا دائما وارتفع هذا العدد في الموسم الموالي ليصل إلى 26 معدل عمل دائم، ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة في عدد المستثمرات والتي قدرت بـ 95 مستثمرة خلال الموسم الفلاحي 2023/2022.

ومع كل صيف تمتلئ بساتين الطماطم الصناعية بولاية قالمة باليد العاملة الموسمية لجني الطماطم، فقد قدر عددهم خلال الموسم الفلاحي 2023/2022 بـ 5862 عاملا مع تسجيل انخفاض قدره 789 عاملا مقارنة بالموسم السابق وهذا يعود لانخفاض المساحة المخصصة للزراعة، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج.

إن الارتفاع في عدد اليد العاملة الموسمية واستقرار العمالة الدائمة يترجم عزوف أصحاب المستثمرات عن طلب مناصب شغل دائمة واكتفائهم باليد العاملة الموسمية التي تعتبر منخفضة التكاليف إلى جانب اعتمادهم على التعاقد من الباطن فيما يخص العتاد الفلاحي.

كما أنه وبالنظر إلى نوعية اليد العاملة الموسمية، نجد أن معظمها لا تمتلك كفاءة عالية في المجال الفلاحي وإنما يعتمد عليها فقط في عملية الجني أو الحصاد أو جمع الحليب والبيض، وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة تحسيس أصحاب المستثمرات بأهمية تشغيل العمالة ذات الكفاءة والقادرة على التحكم في التكنولوجيا بهدف عصرنة القطاع الفلاحي ومواجهة الصعوبات التي تقلل من كمية ونوعية الإنتاج.

4.الصعوبات التي تعترض قطاع الفلاحة بولاية قالمة

يواجه قطاع الفلاحة في ولاية قالمة جملة من العراقيل التي تقف حاجزا أمام تطوره، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- تغيرات المناخ والنقص في نسبة تساقط الأمطار التي لها الأثر السلبي على الأراضي والمحاصيل الزراعية؛
- صعوبة حصول المستثمرين الفلاحيين على المياه اللازمة لسقي المحاصيل الزراعية أو لتروية الحيوانات نتيجة نقص المياه أو ضعف في البنية التحتية الخاصة بعملية الري؛
- نقص في المخابر الخاصة بتحليل التربة لمعرفة احتياجاتها من الآزوت، الفوسفور والبوتاسيوم والتي لها الدور الفعال في عملية الإنتاج؛
- مشكل العقار الفلاحي والذي يعود إلى تجزئة الأراضي بالشكل الذي لا يسمح باختيار المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب، إلى جانب وجود مستثمرات فلاحية بدون عقود مما يعرقل عملية الاستثمار، بالإضافة إلى التعقيدات المتعلقة بالإرث والتي تجعل من الصعب تقسيم وتوزيع الأراضي لتفعيل الاستثمارات؛
- ضعف استخدام الفلاحين للتقنيات التكنولوجية الحديثة في مجالي الزراعة وتربية الحيوانات؛
- عدم احترام بعض المربين للطابع الإجباري لعمليات التلقيح، إلى جانب الاعتماد على تقنيات الطب المنزلي والاستخدام العشوائي للأدوية البيطرية وهو ما يؤثر على الصحة الحيوانية ومن تم كمية الانتاج وجودته؛
- عدم انخراط بعض المربين في البرنامج الوطني لتطهير القطيع؛
- العراقيل الإدارية وطول فترة منح القروض لتمويل الفلاحين؛
- صعوبة وصول بعض الفلاحين للأسواق من أجل تسويق وتوزيع منتجاتهم بأسعار مناسبة.

5.خاتمة:

يعتبر القطاع الفلاحي في ولاية قالمة فرصة وتحدي في نفس الوقت لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية، فرغم الثروات الطبيعية الغنية والقدرات الفلاحية التي تمتلكها الولاية، إلا أن الصعوبات خاصة المتعلقة بالبنى التحتية تبقى تعرقل تطور الفلاحة بالولاية.

1.5. نتائج الدراسة

أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسة القطاع الفلاحي في ولاية قالمة ما يلي:

- تأثر الإنتاج الفلاحي بولاية قالمة بالظروف المناخية والمتعلقة بفترات الجليد والنقص والتذبذب في كمية تساقط الأمطار التي أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي في بعض المحاصيل ودخل الفلاحين؛
- تتوفر الولاية على فرص استثمارية هامة خاصة في المجال الزراعي نظرا لتنوع الزراعات بالإضافة إلى مجال تحويل المنتجات الزراعية؛
- رغم الثروة النباتية والحيوانية التي تمتلكها الولاية إلا أنها لم تصل بعد إلى اشباع السوق المحلية من المنتجات وتحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- تعمل المصالح الفلاحية للولاية جاهدة على متابعة نشاط المستثمرين الفلاحيين والمربين والتي تظهر في دورات المراقبة المتعددة التي تقوم بها.
- يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة إلى تطوير القطاع الفلاحي من خلال القروض البنكية الممنوحة لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية للفلاحين.

2.5. اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: والتي كان مفادها أن هناك اهتمام كبير من الحكومة الجزائرية لتنمية القطاع الفلاحي على المستوى الوطني والمحلي، من خلال ما تم عرضه نقر بقبول هذه الفرضية ويظهر ذلك في مختلف البرامج التي المخصصة لقطاع الفلاح؛

الفرضية الثانية: هناك تطور كبير في القطاع الفلاحي بولاية قالمة ما يجعلها قطبا فلاحيا بامتياز، فرضية مقبولة جزئيا فمن خلال الدراسة يتبين أن ولاية قالمة ولاية فلاحية بامتياز لاكتسابها ثروات نباتية وحيوانية غنيةلكن وعلى الرغم من ذلك لم تحقق نتائج إيجابية كافية في هذا القطاع بالشكل الذي يساهم في تحقيق تنمية محلية وتدعيم باقي القطاعات بالولاية.

3.5. الاقتراحات: بهدف تطوير القطاع الفلاحي في ولاية قالمة يمكن اقتراح بعض الحلول وهي كالآتي:

الاستثمار في عصرنة البنية التحتية الفلاحية للولاية كالري، مستودعات التخزين، الطرق الريفية والأسواق الفلاحية لتسهيل كل من عملية الإنتاج، التحويل وتسويق المنتجات الفلاحية؛

- التركيز أكثر على المحاصيل الزراعية الاستراتيجية القادرة على تلبية المتطلبات المحلية وتحقيق الأمن الغذائي كالقمح والشعير؛
- الاهتمام أكثر بزراعة المحاصيل العلفية كالذرى والذرى الرفيعة التي تعتبر مصدرا غنيا لتغذية الحيوانات خاصة شعبة الأبقار والدواجن؛
- تشجيع البحث والابتكار من خلال تمويل مشاريع البحث إلى جانب القيام بالشراكات مع هيئات البحث والجامعات وتعزيز التعاون بين الفاعلين في القطاع الفلاحي من فلاحين، تعاونيات فلاحية مؤسسات الصناعات الغذائية، الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؛

- الاكثار من الدورات التكوينية بالمعاهد الفلاحية المتخصصة لتحسيس الفلاحين بأهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتكوينهم فيما يخص بعض التقنيات الحديثة كالتلقيح الاصطناعي في شعبة الأبقار والذي يعد أداة هامة في التربية الحديثة؛
- تشجيع الاستثمار في الزراعة الفلاحية المستدامة صديقة البيئة بما فيها الفلاحة البيولوجية، من أجل الحفاظ على البيئة وترشيد استخدام المياه؛
- تسهيل الحصول على التمويل الفلاحي وتعزيز دور المؤسسات المالية الفلاحية المحلية؛
- ضرورة تفعيل قوانين تسيير العقار الفلاحي بين القطاع الخاص والعام.

6. قائمة المراجع:

2. brochure obtenuàl'ITMA de guelma .(2023) .guelma.
3. brochure obtenuàl'ITMAS de guelma.(2023) .
4. monographie wilaya de guelma Ministère de l'industrie et de la production pharmaceutique Agence nationale d'intermédiation et de Régulation fonciére ANIREF .(2023) .monographie wilaya de guelma.
5. www.interieur.gov.dz تم الاسترداد من .(2023) .www.interieur.gov.dz
6. www.interieur.gov.dz تم الاسترداد من .(10 12، 2023) .www.interieur.gov.dz
7. www.madr.gov.dz تم الاسترداد من .(2023) .www.madr.gov.dz
8. www.madr.gov.dz تم الاسترداد من .(10 12، 2023) .www.madr.gov.dz
9. www.wilaya-guelma.dz.الصفحة الرسمية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة .(05 12، 2023) .
10. إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية. (2023).
11. الجريدة الرسمية. (10 أوت 2008 الموافق ل 08 شعبان 1429). التوجيه الفلاحي. قانون رقم 08-16(العدد 46)، 12.
12. الصفحة الرسمية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة. (2023.). wilaya-guelma.dz. تم الاسترداد من wilaya-guelma.dz
13. الصفحة الرسمية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة wilaya-guelma.dz. (2023).
14. الماحي ثورية، وعبد القادر أوزال. (جوان، 2020). انعكاس سياسة التمويل الزراعي على أداء القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة 2018-2000. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد16، العدد 23، صفحة 230.
15. المادة 02 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، 19 سبتمبر سنة 2010 الموافق ل 10 شوال عام1431. (مؤرخ في 7 شوال عام 1431 الموافق 16 سبتمبر سنة 2010). (العدد 54).
16. باشوش حميد. (2016). واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية -دراسة تحليلية للفترة 2015/2000-. مجلة دفاتر بوادكس، 6.
17. بلعور سليمان، و لخميسي الواعر. (2018). دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنها البرنامج الخماسي 2009-2014 في تعزيز رأسمال القطاع الفلاحي الجزائري. مجلة الباحث الاقتصادي ، صفحة 318.
18. جواد العارف. (2010). الاقتصاد الزراعي. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.
19. سفيان عمراني. (2015/2014). ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة ولاية قالمة-. أطروحة دكتوراه. قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة 08 ماي 1945.
20. سفيان عمراني. (2015). ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة ولاية قالمة. اطروحة دكتوراه تجارة دولية وتنمية مستدامة ، جامعة قالمة.
21. سناء بلهوشات. (جوان، 2021). مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية -حالة ولاية قالمة. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،المجلد 08، العدد01، صفحة 449.
22. سهيل ناصر عمامرية بوعزيز. (جوان، 2023). التشخيص الاستراتيجي للبيئة التسويقية للبنوك –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة-. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 06(العدد 01).
23. عبد الواحد غردة. (اوت، 2020). أثر التمويل بصيغة المرابحة على تنمية القطاع الزراعي بين الواقع والمأمول - بعض المصارف الاسلامية أنموذجا. مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 10، العدد01، الصفحات 67-68.

24. عمار درويش. (2023). مساهمة صيغ التمويل الاسلامي في تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر. مجلة دفاتر، المجلد 19 ، العدد1.
25. فريدة عيادي. (2020). دور الاستثمار الفلاحي في الدفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر - واقع و آفاق . المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد 04.
26. فوزية غربي. (2008/2007). الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية . أطروحة دكتوراه. قسنطينة، الجزائر.
27. محمد جابر مجيد الألوسي، و محمد عويد غدير العبيدي. (2017). تأثير مسافات الزراعة بين الخطوط ومواعيد الزراعة في نمو وانتاجية ونوعية محصول السلجم Brassica napusl. مجلة الأنبار للعلوم الزراعية، مجلد 15(عدد 1(عدد خاص بالمؤتمر)).
28. مديرية المصالح الفلاحية احصائيات. (2023). ولاية قالمة.
29. مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة. (2023). مصلحة الاحصائيات الفلاحية والحسابات الاقتصادية.
30. موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية. (25 12، 2023). تم الاسترداد من
badrbanque:https://badrbanque.dz/ar/%d9%82%d9%80%d9%80%d8%b1%d8%b6-%d8%a7%d9%84%d9%80%d9%80%d8%b1%d9%81%d9%80%d9%80%d9%8a%d9%80%d9%80%d9%82-%d9%84%d9%84%d9%80%d9%81%d9%80%d9%84%d8%a7%d8%ad/
31. موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (25 12، 2023). تم الاسترداد من
https://madr.gov.dz/:
https://madr.gov.dz/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%85%D8%AC%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9
32. نعيمة شلابي. (جوان، 2023). استراتيجية دعم وتطوير القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر 2009-2018. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 16، العدد 01، الصفحات 360-361.